

الطموحات الأوروبية الجديدة في مجال الدفاع: المشاركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن

ديسمبر 2017

التراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2017

الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن

باحث أول، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية - أبو ظبي.



الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن هي باحث أول ببرنامج السلم والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكاديمية الإمارات الدبلوماسية. وسابقاً، كانت تعمل مستشارة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في هولندا، ومسؤول الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومدير في شركة PricewaterhouseCoopers. والدكتورة ساسكيا حاصلة على درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) في جامعة جونز هوبكنز، ولها كتاب من تأليفها بعنوان العلاقات بين دول الغرب وليبيا: 1911 - 2011 (Palgrave Macmillan, 2016) والعديد من المقالات المنشورة عن الشؤون الأوروبية وشؤون الشرق الأوسط.

ملخص تنفيذي

- في الوقت الذي تهيمن فيه القضايا المماثلة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومطالبة كاتالونيا بالاستقلال، وصعود التيار القومي على عناوين الأخبار في العالم وتشير إلى نشاط القوى الداعية للتفكيك والانعزال إلا أن الطموح الجديد لتوسيع نطاق التعاون الدفاعي والجهد الجماعي لتحديث القدرات الدفاعية بين الدول الأوروبية يظهر أن هناك جانباً مختلفاً تماماً في الوقت الحالي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- تعكس الإرادة السياسية المتزايدة لقادة الاتحاد نحو تجميع وتنسيق القدرات الدفاعية إقراراً بالتغير في المشهد الجيوسياسي، والذي تؤثر تطوراته الخارجية والداخلية سلباً على الأمن الأوروبي. وتشمل هذه المستجدات تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وسياسات "أمريكا أولاً" للرئيس الأمريكي ترامب، والحضور الروسي المتنامي.
- في الحقيقة كان تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي هو العامل الأبرز وراء تعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي. فقد دأبت المملكة المتحدة على تقليل وتيرة الطموحات الأوروبية في المجال الدفاعي أو الاعتراض عليها كلية. ولما كانت بريطانيا لم يعد لها دور نشط في ذلك، فإن الدول الرئيسية المتبقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) سارعت برفع سقف طموحات التعاون في المجالين الأمني والدفاعي.
- كانت أزمة اللاجئين السوريين وكذلك سلسلة الهجمات الإرهابية التي ضربت أوروبا بمثابة جرس إنذار لتعزيز الأمن الأوروبي. وتسبب التقارب في تصورات التهديدات لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول قضايا الهجرة واللاجئين والإرهاب والجريمة المنظمة في بروز قضية الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأحد الشواغل الرئيسية في الطموحات الأمنية الأوروبية الجديدة.
- في منتصف ديسمبر، صدّق المجلس الأوروبي رسمياً على آلية "التعاون المنظم الدائم" (PESCO) وهي آلية تعهدت بموجبها 25 دولة من الثمانية وعشرين دولة الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون الدفاعي في كل من مشاريع تطوير القدرات وكذلك في المشاريع التي تقوم على تجميع القوات العملية.
- آلية التعاون المنظم هي أحدث المبادرات التي تنبئ عن تغير في وجهات النظر الأوروبية إزاء قضايا الدفاع. من ضمن الأمثلة الأخرى على هذا التغير تبني الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي وإستراتيجية تنفيذها في 2016، وفي 2017 إطلاق صندوق للدفاع الأوروبي (EDF) وإدخال "استعراض سنوي منسق لشؤون الدفاع" (CARD) ومركز "لقدرة التخطيط والتنفيذ العسكري" (MPCC).
- من بين البعثات السنة عشرة المنتشرة حالياً في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، هناك تسعة منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع. وتتمثل محاور التركيز العامة لهذه البعثات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، والتعامل مع تدفقات الهجرة، وتعزيز إدارة الحدود.
- نظراً لتقارب تصورات التهديدات بين الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي حول القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المرجح أن تؤدي البيئة المواتية لذلك إلى تقديم مقترحات ملموسة وإجراءات تنفيذية في مجال بذل جهود (محدودة) لإرساء الاستقرار في (شمال) أفريقيا وفي ليبيا ومالي على وجه التحديد.
- من المرجح أيضاً أن يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جهوده في منطقة الشرق الأوسط للتعاون مع السلطات المعنية في هذه الدول حول إدارة الحدود، والسيطرة على الحدود، ومحاربة الإرهاب، ومكافحة التطرف.

تفاصيل الموضوع

في قمة المجلس الأوروبي التي عُقدت في منتصف ديسمبر، صدّق قادة الاتحاد الأوروبي رسمياً على ما يسمى بآلية "التعاون المنظم الدائم" (PESCO) وهي آلية تعهدت بموجبها 25 دولة من الثمانية وعشرين دولة الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي بتعزيز التعاون الدفاعي في مشاريع تطوير القدرات وكذلك في المشاريع التي تقوم على تجميع القوات العملية.

استعرضت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه القمة أيضاً مدى التقدم في مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والناو، وقدمت اقتراحات حول كيفية تدعيم فعالية البعثات المدنية الموفدة تحت مظلة السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وفي حين أن القضايا الأخرى ومنها خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ومطالبة كتالونيا بالاستقلال، وصعود التيار القومي تهيم على عناوين الأخبار في العالم وتشير إلى نشاط القوى التي تهدف إلى التفكيك والانحلال، فإن هناك طموحاً جديداً لتوسيع نطاق التعاون الدفاعي الأوروبي وجهداً جماعياً لتحديث القدرات الدفاعية يظهر في الوقت الحالي اتجاهاً مختلفاً تماماً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويعكس التغيرات الجيوسياسية التي تنطوي على احتمال إعادة التوازن في العلاقات بين الدول الواقعة على ضفتي المحيط الأطلسي وكذلك العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

آلية التعاون المنظم هي آخر مبادرة تنبئ عن التغيير في وجهات النظر الأوروبية إزاء قضايا الدفاع، فبعد عقود من الجمود النسبي في ملفات الأمن والدفاع المشترك، يُظهر قادة الاتحاد الأوروبي فجأة إرادة سياسية حقيقية نحو الارتقاء بالتعاون في المسائل المتعلقة بالدفاع. وحقاً شهد العامان الماضيان العديد من الخطوات في هذا الاتجاه. فبخلاف آلية التعاون المنظم الدائم، تشمل الأمثلة الأخرى تبني الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي وإستراتيجية تنفيذها في 2016، وكذلك إطلاق صندوق للدفاع الأوروبي في 2017، و"استعراض سنوي منسق لشؤون الدفاع" و"قدرات التخطيط والتنفيذ العسكري".

تبحث هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية العوامل المحركة التي تقف وراء تجدد الاهتمام الأوروبي بالتعاون الدفاعي، وتلقي نظرة عامة على المبادرات التي تم الإعلان عنها مؤخراً، وتُقيم التداعيات المحتملة، بما في ذلك التداعيات على العمليات المدنية والعسكرية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل. وتُختتم الورقة البحثية بالقول بأنه نظراً لتقارب تصورات التهديدات بين الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي حول القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المرجح أن تؤدي البيئة المواتية لذلك إلى تقديم مقترحات ملموسة وإجراءات تنفيذية في مجال بذل جهود (محدودة) لإرساء الاستقرار في (شمال) أفريقيا وفي ليبيا ومالي على وجه التحديد.

ما أهمية الموضوع؟

• عند النظر إلى هذه الإستراتيجيات وآليات الجديدة للتعاون، يتبين أنها تُشكّل خطة لو تم تنفيذها بالكامل، فإنها ستتيح للاتحاد الأوروبي وتحفز الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تجميع مواردها الدفاعية المتناثرة حالياً بصورة إستراتيجية وأكثر كفاءة مما هي عليه الآن. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المزيد من التوفير في تكاليف المشتريات واستحداث قدرات مبتكرة جديدة لزيادة قدرة أوروبا على أن تصبح أحد الأطراف ذات الأهمية الأكبر في المجالات الأمنية.

• إذا أخذت الدول الأعضاء هذه الجهود بجدية، فإن هذا الطموح الجديد قد يغير قواعد اللعبة في مجالات رئيسية ومنها محاربة الإرهاب، وقدرات الاستجابة السريعة والأمن الإلكتروني، ومن المحتمل أن يحدث نقلة نوعية في استقلال القرار الأوروبي إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

• يشغل إرساء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيزاً بارزاً في هذه الطموحات الأوروبية الجديدة. ففي هذا الشأن، من المنتظر أن يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جهوده في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع السلطات المعنية في هذه البلدان حول إدارة الحدود والسيطرة على الحدود، ويطلق مبادرات جديدة في مجال محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف.

العوامل المحركة التي تقف وراء تجدد الاهتمام الأوروبي بتوطيد التعاون

تعكس الإرادة السياسية المتزايدة لقادة الاتحاد الأوروبي نحو تجميع وتنسيق القدرات الدفاعية إقراراً بالتغير في المشهد الجيوسياسي، والذي تؤثر تطوراته الخارجية والداخلية سلباً على الأمن الأوروبي.

وأظهرت عدد من الأحداث هذه التغييرات في النظرة الجيوسياسية الأوروبية بجملة. وتشمل هذه الأحداث قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي بحلول مارس 2019 على أقصى تقدير، وانتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وسياسات "أمريكا أولاً" التي ينتهجها، وتنامي الحضور الروسي في منطقة الجوار للاتحاد الأوروبي وأبرز أمثلتها الحرب في سوريا في 2008 وضم شبه جزيرة القرم في 2014 والصراع الدائر في شرق أوكرانيا. ويقول البعض إن العامل الأشد تأثيراً والذي كان بمثابة جرس إنذار لأوروبا لتعزيز أمنها هو تبعات أزمة اللاجئين السوريين وسلسلة الهجمات الإرهابية في أوروبا.

وفي الحقيقة كان تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي هو العامل الأبرز وراء تعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي. وينبغي أن تعكس القرارات والمبادرات التي تشمل الاتحاد الأوروبي كله حول السياسات الأمنية والدفاعية بالطبع "الحد المشترك الأدنى" بين الدول الأعضاء. لقد دأبت المملكة المتحدة على تقليل وتيرة طموحات الأوروبية في المجال الدفاعي أو الاعتراض عليها كلية، لأن مصطلحاتها الوطنية كانت تقتضي الإبقاء على منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناو) باعتبارها الساحة الرئيسية للأمن والدفاع في أوروبا، علاوة على التأكيد على "العلاقة الخاصة" بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي تسير عليها السياسات الخارجية والأمنية البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية. ولما كانت بريطانيا لم يعد لها دور نشط في ذلك، فإن الدول الرئيسية المتبقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سارعت برفع سقف طموحات التعاون في المجالين الأمني والدفاعي. ودفع ذلك فرنسا وألمانيا إلى تولي مقعد القيادة، وأعلنتا عن رؤية مشتركة؛ تشمل مقترحات ملموسة لصياغة ميثاق للأمن الأوروبي¹ وقد تبعتها إيطاليا وإسبانيا وآخرون بحماس.

وساعد الغموض المتزايد حول التزام الرئيس ترامب إزاء الأمن الأوروبي عبر حلف الناتو في تقارب الأوروبيين في هذا الشأن. فمنذ عقود عديدة يعتمد الأوروبيون على المظلة الأمنية الأمريكية دون تحمل نصيبهم العادل فيها. ولم يتوقف هذا "الجدل الدائر حول تقاسم الأعباء" بين الدول الأعضاء في الناتو منذ إنشاء هذا الحلف، وتكرر الولايات المتحدة الأمريكية مطالباتها للدول الأوروبية بزيادة الإنفاق على الدفاع.

الغاية، تشدد الإستراتيجية على ضرورة تعامل الاتحاد الأوروبي مع الصراعات والأزمات الخارجية، وبناء القدرات الدفاعية للشركاء، وحماية الاتحاد الأوروبي ومواطنيه من خلال التحرك الخارجي. وتعكس اللغة المستخدمة في الإستراتيجية الشاملة مرة ثانية شعور أوروبا بأنها تواجه تهديدات خارجية أكثر خطورة وأنها تترك "بمفردها" على نحو متزايد لمواجهة هذه البيئة المعادية المستجدة.

التعاون المنظم الدائم (PESCO)

أعدت الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي الجدول حول آلية التعاون المنظم الدائم وهي ما يطلق عليها "الجميلة النائمة" في معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي، في نوفمبر 2017، انضمت 23 دولة من بين دول الاتحاد الأوروبي الثمانية وعشرين إلى آلية التعاون المنظم الدائم، وفي بداية ديسمبر، قررت البرتغال وإيرلندا الانضمام إلى هذه الآلية كذلك مما رفع عدد المشاركين فيها إلى 25 دولة. والدول التي قررت عدم الانضمام إليها هي مالطة والدنمارك والمملكة المتحدة. ومن بين هذه الدول فإن الدنمارك لديها سياسة مطبقة منذ فترة طويلة وهي عدم الانضمام إلى كافة مبادرات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمسائل الدفاع، في حين أن المملكة المتحدة لا يمكنها الانضمام إلى المبادرة نظراً لنيتها الخروج من الاتحاد الأوروبي كله.

تتيح آلية التعاون المنظم الدائم للدول المشاركة انتقاء وتحديد سواء ما كانت ترغب في المشاركة في كل مشروع من مشاريع المشتريات الدفاعية متعددة الجنسيات التي تندرج تحت هذه الآلية الجديدة للتعاون، ويجعل هذا المنهج "القياسي" آلية التعاون المنظم الدائم ذات جاذبية كنموذج "للتكامل المتفاوت" ⁶ وفي القمة التي عُقدت في ديسمبر، دشنت الدول الأعضاء المشاركة 17 مشروعاً مشتركاً ضمن "آلية التعاون المنظم" والتي سيتم تبنيها رسمياً في بداية 2018.

الاختلاف الرئيس بين آلية التعاون المنظم الدائم وبين المبادرات الدفاعية السابقة هي أنه إذا قررت دولة ما المشاركة في الآلية، فإن الالتزامات تصبح ملزمة لها. وقد يغير تنفيذ آلية التعاون المنظم الدائم من قواعد اللعبة ولا سيما فيما يتعلق بالتطوير بعيد المدى للقدرات والأصول الإستراتيجية. وفي البداية تتضمن هذه الالتزامات الملزمة تعهدات بزيادة الميزانيات الدفاعية الإجمالية، ورفع نسب الإنفاق الاستثماري الدفاعي لتصل إلى 20 بالمائة من إجمالي الإنفاق الدفاعي، وزيادة ميزانية الإنفاق على البحوث والتكنولوجيا الدفاعية إلى 2 بالمائة من إجمالي الإنفاق الدفاعي، وتعهدت الدول الأعضاء المشاركة كذلك بتكثيف التعاون الدفاعي في مجال الفضاء الإلكتروني، والعمل لرفع مستوى التشغيل المتبادل بين القوات الوطنية للبلدان المشاركة.

ولكن الرئيس ترامب، والذي لا تشعر العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالراحة تجاه علاقاته مع روسيا، وصل بهذا الخلاف إلى مستوى جديد حينما وجه انتقادات مباشرة إلى الشركاء الأوروبيين في حلف الناتو وانتقى من بينهم على سبيل التحديد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. ويبدو أن ذلك أحدث تغييراً في الآراء في ألمانيا، وهي حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة طويلة؛ حيث صرحت المستشارة أنجيلا ميركل قائلة "إن الزمن الذي يمكننا الاعتماد فيه اعتماداً كاملاً على الآخرين انتهى إلى حد ما (...). نحن الأوروبيين ينبغي أن نحدد مصيرنا بأيدينا" ² وعبر القائم بأعمال وزير الخارجية الألماني سيجمار جابريل عن الشعور ذاته في كلمة ألقاها في ديسمبر 2017 حينما قال إن "الطفاء الأوروبيين التقليديين للولايات المتحدة الأمريكية لا تساورهم الشكوك حول إدارة ترامب وصعب" ولكنهم يستعدون "لافتراق الطرق بشأن قضايا هامة" ³.

الإستراتيجيات الجديدة للاتحاد الأوروبي والترتيبات المؤسسية

أطلقت أوروبا على مدار الثمانية عشر شهراً الماضية المبادرة تلو الأخرى بشأن سياستها الأمنية والدفاعية المشتركة. وأبرز هذه المبادرات الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، وآلية التعاون المنظم الدائم، والاستعراض السنوي المنسق بشأن الدفاع، وصندوق الدفاع الأوروبي، ومركز قدرات التخطيط والتنفيذ العسكري.

الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي

في يونيو 2016 طرحت فيديريكا موغيريني، الممثل الأعلى لسياسات الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي بعنوان "رؤية مشتركة، عمل مشترك: تعزيز قوة أوروبا" ⁴ وبعدها بعدة أشهر تم تدعيم الإستراتيجية بخطة تنفيذ. وفي معرض حديثها عن الإستراتيجية، تقول موغيريني أن الإستراتيجية "تغذي طموح الاستقلال الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي". وفي مكان آخر، تنص الإستراتيجية على "أننا الأوروبيون ينبغي أن نطلع بمسؤولية أكبر عن أمننا. وينبغي أن نكون جاهزين وقادرين على الردع والرد وحماية أنفسنا ضد التهديدات الخارجية، وفي حين أن حلف الناتو مهمته الدفاع عن أعضائه، ومعظمهم أوروبيين، ضد الهجوم الخارجي إلا أن الأوروبيين يجب أن يكون أكثر جاهزية" ⁵.

وتتردد هذه الرسالة عن تعزيز الاستقلال الأمني والدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي في سائر أرجاء الإستراتيجية. وسعيًا لتحقيق هذه

المربع الأول: المبادرات السابقة على السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP)

يعود التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزايد وتيرته ونطاقه تدريجياً منذ ذلك الحين. في 1948 بعد الحرب العالمية الثانية، وقعت بريطانيا وفرنسا ودول البنلوكس على معاهدة بروكسل للدفاع المشترك. في 1954، تم تعديل هذه المعاهدة لإنشاء اتحاد أوروبا الغربية والذي تضمن إيطاليا وألمانيا. وكان من بين المبادئ الأساسية لهذا الاتحاد "تقديم المساعدة المتبادلة للدول الأعضاء في التصدي لأي عدوان خارجي".

في ظل التزايد المتنامي في عدد الأعضاء فإن الموقعين على الاتفاقية داخل اتحاد أوروبا الغربية اتفقوا على الشروط التي يتم بناء عليها نشر الوحدات العسكرية. بحلول 1999 تم إدراج هذه المبادئ في معاهدة أمستردام، حيث اتفق الأعضاء على نقل قدرات وصلاحيات اتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي تدريجياً. وبعد تبني معاهدة لشبونة في 2009، نُقلت فعلاً كافة صلاحيات اتحاد أوروبا الغربية إلى منظمة الاتحاد الأوروبي، وأصبحت معاهدة لشبونة منذ ذلك إحدى الركائز الأساسية لمواصلة تطوير السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CSDP).

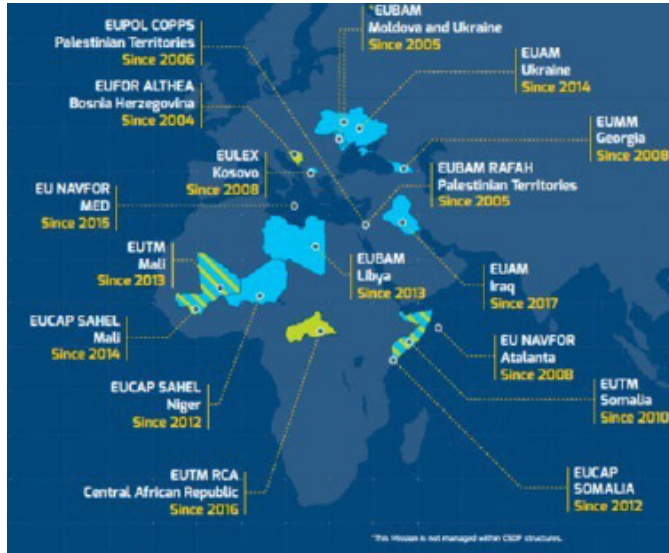
الاستعراض السنوي المنسق بشأن الدفاع (CARD)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل في التفكير الدفاعي الأوروبي والمشاركة الأوروبية

تشغل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيزاً بارزاً في الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، وأحد أبرز الأهداف الخمسة المذكورة في الإستراتيجية هو العمل من أجل "تعزيز صمود الدول والمجتمعات إلى الشرق والجنوب من الاتحاد الأوروبي"¹⁰. وتدعو الإستراتيجية إلى نشر السلام والرخاء في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا، وتتعهد بالتصدي لمختلف الأزمات في ليبيا وسوريا، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وصياغة سياسات أكثر فعالية للهجرة، بصفة عامة تحوي هذه الإستراتيجية طموحاً لمشاركة الاتحاد الأوروبي بصورة أكثر منهجية في البعد الأمني للصراعات، وتحت الاتحاد على امتلاك القدرة على الاستجابة بسرعة وبمسؤولية وبصحة ولا سيما للمساعدة في محاربة الإرهاب.

وكان التقارب في تصورات التهديدات بين مختلف أنحاء أوروبا يدور في معظمه حول قضايا الهجرة واللاجئين وتنامي التهديدات الإرهابية. وفي حين أن التهديدات الإرهابية تعود في جزء منها إلى نشأة داخلية إلا أن هذه القضايا ترتبط ارتباطاً عضوياً بالاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد أعادت أزمة اللاجئين التي غمرت أوروبا التأكيد على العلاقة بين الأمن الأوروبي والأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أوضحت بشكل مؤلم أن أوروبا ليس لديها إلا قدرات محدودة للتأثير في مجرى الأمور وأنها تواجه عقبات في التعاون الفعال بينها عند مواجهة أزمات من نوع خاص.

البعثات الحالية ضمن آلية التعاون المنظم الدائم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية

لما كانت المزامنة بين القدرات هي إحدى ضرورات التعاون الدفاعي الفعّال، فإن الإستراتيجية الشاملة تنص على "التزامن التدريجي والتعديل المتبادل لدورات التخطيط الدفاعي الوطني وممارسات تطوير القدرات" بين الدول الأعضاء. في أواخر 2016، أعلن الاتحاد الأوروبي الاستعراض السنوي المنسق بشأن الدفاع كوسيلة لتحقيق هذا التزامن. والغرض من ذلك هو زيادة تبادل المعلومات من أجل تجنب ازدواجية الجهود، وبيان نقاط التضافر، وتحديد أوجه القصور في القدرات. ولا يزال الاستعراض السنوي المنسق بشأن الدفاع في مراحله المبكرة، ولكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدأت في تجربته في الشهور الأخيرة.

صندوق الدفاع الأوروبي (EDF)

أعلن جان كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية، في خطابه السنوي عن "حالة الاتحاد الأوروبي" بتاريخ 13 سبتمبر 2017 عن إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي⁷. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون في الأبحاث، والاستثمار في الصناعات الصغيرة والشركات الناشئة في قطاع الدفاع الأوروبي، وتوفير الحوافز لتطوير وشراء القدرات. وستقدم المفوضية الأوروبية من خلال هذا الصندوق حوافز مالية من أعلى إلى أسفل لتدعيم وتوسيع الاستثمارات الوطنية في الأبحاث المتعلقة بالدفاع. ولهذه الغاية، من المقرر أن تقدم المفوضية اعتباراً من 2020 مبلغاً وقدره 1.5 مليار يورو سنوياً، مما يجعلها رابع أكبر مستثمر أوروبي في الأبحاث والتقنيات الدفاعية⁸.

مركز قدرات التخطيط والتنفيذ العسكري (MPCC)

ينشر الاتحاد الأوروبي حالياً في إطار آلية التعاون المنظم الدائم ست عشرة بعثة؛ عشرة منها ذات طبيعة مدنية وستة ذات طبيعة عسكرية⁹. وفي حين أن هناك كيان تخطيط دائم للبعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي ضمن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية إلا أنه لم يكن هناك منذ مدة طويلة كيان معادل له للبعثات العسكرية ضمن آلية التعاون المنظم الدائم، وكان هذا التنسيق للجهود العسكرية على مستوى الاتحاد الأوروبي على مائدة النقاش منذ مدة تزيد عن عشر سنوات، ولكن المملكة المتحدة كانت تعترض عليه دائماً حيث كانت ترى أن هذه التركيبة المؤسسية هي ازدواج وتكرار للهيكل الموجودة فعلاً في حلف الناتو.

وتوقع المجلس الأوروبي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولذلك صدّق في يونيو 2017 نهائياً على إنشاء مركز قدرات التخطيط والتنفيذ العسكري، والذي سيتولى المسؤولية - بالرغم من نطاقه المحدود - عن التخطيط والتنفيذ العمليتين للبعثات العسكرية الأوروبية المساندة لقوات الدول المضيفة على المستوى الإستراتيجي. وتشمل هذه البعثات المهمات التي لا تشارك فيها القوات الأوروبية المنتشرة في أعمال القتال ولا ترافق الجيوش الأجنبية أثناء تنفيذ الأخيرة لعملياتها. ويعني ذلك في هذه اللحظة أن مركز قدرات التخطيط والتنفيذ العسكري يغطي اختصاصه ثلاث مهمات تدريبية عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي وهي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والصومال. ولا يشمل اختصاصه على سبيل المثال بعثة الاتحاد الأوروبي في مياه البحر المتوسط صوفيا (EUNAVFOR MED) المنتشرة قبالة السواحل الليبية.

لبناء قدرات قطاع الأمن في منطقة الساحل في مالي) وفي النيجر (بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء قدرات قطاع الأمن في منطقة الساحل في النيجر)، وبعثة تدريبية في مالي (بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في مالي). وبدأت هذه البعثات بعد الحرب الأهلية في مالي التي اندلعت في 2012، وترتبط بإستراتيجية متكاملة أوسع للاتحاد الأوروبي إزاء منطقة الساحل.¹² ويقدم الاتحاد الأوروبي من خلال هذه البعثات المساعدة والمشورة إلى أجهزة الأمن الوطنية فيما يخص تنفيذ إصلاح القطاع الأمني بحسب ما حددته الحكومة الجديدة في مالي. وفي النيجر، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى المساعدة في تطوير قدرات الأطراف الفاعلة في المجال الأمني في الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال نشر حوالي 50 خبيراً في شؤون الأمن والعدالة.

التعاون في مكافحة الإرهاب مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في أعقاب الهجمات الإرهابية الكبيرة التي ضربت الأراضي الأوروبية ومنها الهجوم الإرهابي في باريس في 2015، بدأ قادة الاتحاد الأوروبي في التركيز على التعاون مع الشركاء في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبار أن هذا التعاون عنصر لا غنى عنه حتى تحقق جهود مكافحة الإرهاب فاعليتها المنشودة. ولهذا السبب فإن معظم المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب والوقاية أو مكافحة التطرف المقترن بالعنف موجهة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹³ وقدّم الاتحاد الأوروبي أيضاً 5 ملايين يورو لمركز "هداية" ومقره أبو ظبي وهو أول مركز تميز دولي من نوعه لمكافحة التطرف المقترن بالعنف.

ومما يبرهن على التركيز المتنامي على التعاون في مكافحة الإرهاب، بدأ الاتحاد الأوروبي منذ فبراير 2015 في تعيين خبراء لمكافحة الإرهاب والأمن في عدد من وفود الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرع في "حوارات سياسية لمكافحة الإرهاب" مع السلطات المعنية في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها تونس ولبنان والأردن. في أكتوبر 2017، أعلن الاتحاد الأوروبي توطيد التعاون بين الشرطة الأوروبية (يوربول)، وهي الهيئة المعنية بإنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي، والدول الواقعة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصرح مسؤولو الاتحاد قائلين إنه "قبل نهاية العام، سيناقش الاتحاد الأوروبي البدء في مفاوضات لإبرام اتفاقات بشأن تبادل البيانات الشخصية بين الشرطة الأوروبية من جانب وبين الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وتونس وتركيا من الجانب الآخر".¹⁴

وتعتبر الجهود الرامية لتعزيز قدرات إدارة الحدود والسيطرة عليها من أبرز محاور التركيز في هذا الشأن: فعلى سبيل المثال يُنفذ الاتحاد الأوروبي بجانب بعثتي إدارة الحدود ضمن آلية التعاون المنظم الدائم (وهما البعثة الأوروبية للمساعدة في تأمين الحدود في ليبيا EUBAM وLibya والبعثة الأوروبية للمساعدة في تأمين الحدود في رفح EUBAM Rafah) برامج هامة لإدارة الحدود في لبنان وتونس. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تدعيم سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها دور حاسم في تدابير مكافحة الإرهاب. فضلاً عما سبق يتنامى اهتمام الاتحاد الأوروبي بتعزيز إمكانات السلطات المعنية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال مع التركيز بصفة

من بين البعثات الستة عشرة المنتشرة حالياً في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، هناك تسعة منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع (انظر الخريطة). وتتمثل محاور التركيز العامة لهذه البعثات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وإدارة تدفقات الهجرة، وتعزيز إدارة الحدود.

وكانت آخر هذه البعثات البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح القطاع الأمني في العراق (EUAM) والتي تم إنشاؤها في 2017 بناء على طلب الحكومة العراقية. وبموجب التفويض لمدة عام واحد مبدئياً، سيتم إرسال فريق من 35 خبيراً تابعين للاتحاد الأوروبي إلى العراق بحلول نهاية هذا العام. وسوف تُركز هذه البعثة على تقديم العون في تنفيذ الجوانب المدنية لإستراتيجية الأمن العراقية من خلال التصدي للقضايا المماثلة للإرهاب، والفساد، والاضطراب السياسي، والاستقطاب العرقي والطائفي.

أما البعثة التي تحظى بأكبر حيز من الاهتمام العالمي فهي بعثة الاتحاد الأوروبي البحرية في البحر المتوسط (EUNAVFOR MED: العملية صوفيا) والتي بدأت في 2015. ويتمثل التفويض الرئيس لهذه البعثة في "بذل جهود منهجية لتحديد، والاستيلاء، والتخلص من السفن والأصول المساعدة المستخدمة أو المشتبه في استخدامها من قبل مهربي المهاجرين أو المتاجرين في البشر من أجل المساهمة في الجهود الأوسع التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للقضاء على نموذج العمل لشبكات التهريب والإتجار في البشر في جنوب وسط البحر المتوسط، وتجنب المزيد من الضائر البشرية في البحر".¹¹

ويتوزع التفويض المحدد للعملية صوفيا إلى أربع مراحل: (1) تجميع المعلومات (اكتملت) و(2) صعود وتفتيش والاستيلاء على السفن في أعالي البحار والمياه الإقليمية بشرط الحصول على موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والسلطات الليبية الشرعية (3) اتخاذ تدابير عملياتية داخل ليبيا ضد السفن وما يتصل بها من أصول والتي يشبه في استخدامها في التهريب وذلك مشروط أيضاً بالحصول على الموافقة الدولية والليبية و(4) سحب القوات. فضلاً عما سبق تسهم البعثة في تنفيذ حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا في أعالي البحار، وتجمع المعلومات عن الإتجار غير المشروع في الصادرات النفطية من ليبيا، وتقدم الدعم في تنفيذ عدد من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الشأن.

وظلت البعثة الأوروبية للمساعدة في تأمين الحدود في ليبيا (EUBAM) تراوح مكانها في الغالب حتى وقت قريب، ولكنها قد تشهد نشاطاً أكبر في المستقبل المنظور. وهذه البعثة عبارة عن بعثة مدنية تم إطلاقها في 2013 في الوقت الذي كانت تبدو ليبيا فيه أنها على طريق الاستقرار. وقد أنشئت البعثة لدعم السلطات الليبية في تأمين الحدود البرية والبحرية والجوية، والمساعدة في صياغة إستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود على المستوى الوطني. ولكن منذ أغسطس 2014، اضطرت البعثة إلى ممارسة عملها من تونس بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت في ليبيا، مما أثر سلباً على قدراتها العملياتية.

في منطقة الساحل، هناك ثلاث بعثات تابعة للاتحاد الأوروبي تمارس نشاطها ضمن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في الوقت الحالي وهي: بعثتان لبناء القدرات في مالي (بعثة الاتحاد الأوروبي

وهي مشروع بالتعاون بين فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج. وأعلنت فرنسا وألمانيا في مجلس وزاري مشترك في بداية هذا العام عن عدد من مشاريع القدرات المشتركة التي تبيان اهتماماً بها.¹⁵ وبناء على هذه القائمة، من المحتمل أن تشمل المبادرات المستقبلية نظاماً أوروبياً للمراقبة البحرية، وطائرة أوروبية مسيرة عالية القدرة منخفضة الارتفاع (MALE)، والجيل الجديد من طائرات تايجر الهليكوبتر، وإدخال طائرات مقاتلة مشتركة لتحل محل الطائرات الوطنية الحالية.

سوف يعزز الإنفاق المتنامي على الدفاع وتطوير القدرات والأصول الإستراتيجية من المكون الأوروبي في طيف الناتو، وقد يقود إلى استقلال أكبر في اتخاذ القرار في العواصم الرئيسية لدول أوروبا. وبالتالي فيمكن أن يزيد ذلك من قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف كطرف دولي في شؤون الأمن بعدة مناطق منها منطقة الجوار الجنوبي المباشر له وكشريك أمني لمنطقة الخليج.

ومن بين المجالات الأخرى التي يسعى فيها الأوروبيون، بدون المملكة المتحدة، للدفع نحو إحراز تقدم سريع هو نشر قوات التدخل السريع في عمليات الانتشار المدني وكذلك العسكري، وطبقاً لما تنص عليه معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإن البعثات المندرجة تحت آلية التعاون المنظم الدائم يمكنها التركيز على عدد من المهام ومنها الإغاثة الإنسانية والإنقاذ، ومنع الصراعات، وحفظ السلام، وصنع السلام، وعمليات نزع الأسلحة، وتقديم المشورة والمساعدة العسكرية، وواجبات إرساء الاستقرار بعد انتهاء الصراعات.¹⁶

بالنسبة لعمليات الانتشار العسكري، فإن الاتحاد الأوروبي لديه "مجموعات قتال" في حالة استعداد دائم، وتم الإعلان عن أن هذه القوات الصغيرة والجماعية والسريعة للتدخل في كامل استعدادها لتنفيذ المهام في 2007، ولكن لم يحدث لها أي انتشار أبداً منذ ذلك الحين. في 2013، كان قادة الاتحاد الأوروبي يرغبون في إرسال إحدى هذه المجموعات القتالية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن رد الفعل البريطاني المعادي كان نتيجته أن قادة الاتحاد الأوروبي لم يحاولوا مجدداً حتى مجرد الدعوة إلى نشر هذه القوات.¹⁷ وبخلاف المعارضة من المملكة المتحدة، فإن مسألة "من يدفع الفاتورة" من العوامل الأخرى التي تعيق استخدام مجموعات القتال المشار إليها آنفاً. وبالرغم مما سبق وفي ضوء الطموحات الحالية، يعيد قادة الاتحاد الأوروبي النظر في مفهوم مجموعات القتال وبدؤوا في اقتراح حلول للمشكلات الأساسية التي تعاني منها مبادرات مجموعات القتال، مما يشير إلى المزيد من المرونة وزيادة التمويل.

إن العديد من الجهود الراهنة التي ترمي إلى تعزيز الفاعلية الأوروبية في المسائل الدفاعية لن يتمخض عنها نتائج إلا على المدى المتوسط والطويل ولا سيما أنها تقتضي تطوير وشراء أصول إستراتيجية. ومع هذا فإن الأنشطة الراهنة تحركها تصورات قوية عن التهديدات الخارجية الحقيقية، ومن ثم من المحتمل أن يُترجم الاتحاد الأوروبي بعضاً من طموحه إلى عمليات انتشار فعالية في المناطق الجغرافية التي تثير أكبر قدر من القلق.

خاصة على الإرهابيين الأجانب ومموليهم، وطُرح خطة عمل في إطار الاتحاد الأوروبي لتدعيم الحرب على تمويل الإرهاب في فبراير 2016، ويعكف الاتحاد الأوروبي حالياً على إنشاء مشروع في هذا الصدد لدعم الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التداعيات المحتملة لزيادة التعاون الدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التداعيات على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظراً للاهتمام بإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع أن تؤثر زيادة التعاون الدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي على عمليات ومبادرات الاتحاد في المنطقة. وبالرغم مما سبق، فإن وتيرة التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي في مجالات الدفاع والأمن تقلبت بين التسارع والتباطؤ عدة مرات. وبما أن هذه النقطة تضرب في عصب سيادة الدول، فإن التنازل عن أبسط درجات السيطرة في المسائل المتعلقة بالدفاع من القضايا الحساسة. ولما كان هناك اختلاف في الحدود واختلاف في تاريخ الدول واختلاف في الثقافات الإستراتيجية، فإن تحقيق التناغم في المصالح الأمنية لم يؤت ثماراً حقيقية أبداً.

ومع هذا فإنه للمرة الأولى يبدو أن قادة الاتحاد الأوروبي يشعرون برغبة خالصة وحقيقية بضرورة الاضطلاع بمسؤولية أمنهم الخاص بما في ذلك منطقة الجوار المباشر لهم، من خلال استخدام الشركاء الأوروبيين كعناصر لمضاعفة القوة، إذا واصلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي السير في النهج الحالي، فمن المنتظر أن تتجسد النتائج فيما يلي:

- المزيد من الكثافة والكفاءة في تنسيق القدرات الإستراتيجية.
- المزيد من السرعة والفاعلية في القدرة على الاستجابة.
- المزيد من الرغبة لنشر البعثات المدنية والعسكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع.

إن امتلاك أوروبا لأي استقلال حقيقي في معادلات القوة يقتضي منها تحديث قدراتها الدفاعية والحصول على العناصر الإستراتيجية الضرورية لذلك، ومعظم المبادرات التي تم تدشينها مؤخراً تتمحور حول هذا الجانب من التعاون بالذات. فعندما تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آلية التعاون المنظم الدائم فإنها لن تزيد من الإنفاق على الدفاع بما في ذلك الأبحاث والتكنولوجيا وحسب، وإنما سيكون لديها آلية لتحقيق وفورات الحجم والاستثمار في الأصول الإستراتيجية والتي ستكون باهظة التكاليف وشديدة الخطورة إذا قامت بها كل دولة بمفردها.

وبجانب التحفيز على علاقات التعاون الجديدة ومنها مركز تدريب عسكري ووحدة خدمات طبية عسكرية للاتحاد الأوروبي كله، فإن آلية التعاون المنظم الدائم قد توفر مظلة لمبادرات التكامل الدفاعي الإقليمية الحالية من الأسفل إلى الأعلى ومنها على سبيل المثال التعاون البحري بين بلجيكا وهولندا أو قيادة النقل الجوي الأوروبي

ويحدث هذا التقارب الأخير في المصالح الإستراتيجية للمحور الفرنسي والألماني في الاتحاد الأوروبي مع التركيز على شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والشرق الأوسط. وكما تبين الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، هناك قلق متنامٍ بشأن انتشار الدول الفاشلة، والمناطق الخارجة عن السيطرة، والصراعات الطائفية في الدول المجاورة لأوروبا من ناحية الجنوب، ويعزز الحماس الذي تبديه الدول الأعضاء الواقعة في جنوب الاتحاد الأوروبي، ومنها إيطاليا وأسبانيا، في مجال التعاون الدفاعي على صعيد الاتحاد من الاهتمام بالأزمات في شمال أفريقيا والساحل على وجه التحديد، في حين أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشعر بقلق متنامٍ إزاء مكافحة التطرف في القرن الأفريقي.

وتُرحم التركيز المتزايد للاتحاد الأوروبي على البُعد الخارجي لمكافحة الإرهاب بالفعل إلى عدد كبير من المشاريع المتعلقة بمسائل الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويحتمل أن تسرع الطموحات المتنامية والبيئة المواتية من وتيرة هذا الاتجاه. ولهذا إذا تم أي انتشار فعلي لقوات الاتحاد الأوروبي، فسوف يتضمن في الغالب الأعم تعزيز قدرات البعثات المخصصة لمكافحة الإرهاب، ومكافحة الهجرة، وإرساء الاستقرار في دول الجوار جنوب الاتحاد الأوروبي، بالنسبة للتوزيع الجغرافي، فإن شمال أفريقيا والساحل هي المناطق التي من الممكن أن ينهض فيها الاتحاد الأوروبي بدور أكثر بروزاً، ويرجع ذلك إلى أن هذه المناطق ومنها ليبيا ومالي ذات أهمية إستراتيجية أقل للولايات المتحدة وروسيا مقارنة بمناطق أخرى ومنها سوريا على سبيل المثال.

Endnotes

- 1) Nicole Koenig and Marie Walter-Franke, "France and Germany: Spearheading a European Security and Defence Union?", Policy Paper 202, Jacques Delors Institute, 19 July 2017. http://www.delorsinstitut.de/2015/wp-content/uploads/2017/07/20170719_FR-D-EU-Security_Koenig-Walter.pdf.
- 2) "After summits with Trump, Merkel says Europe must take fate into own hands", Reuters, 28 May 2017, <https://www.reuters.com/article/us-germany-politics-merkel/after-summits-with-trump-merkel-says-europe-must-take-fate-into-own-hands-idUSKBN1800JK>.
- 3) Melissa Eddy, In Era of Trump, Germany Seeks a Stronger Role Abroad", New York Times, 5 December 2017, <https://www.nytimes.com/2017/12/05/world/europe/germany-trump-sigmar-gabriel.html>.
- 4) "Shared Vision, Common Action: A stronger Europe: A global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy", June 2016, <https://europa.eu/globalstrategy/en/global-strategy-foreign-and-security-policy-european-union>.
- 5) EU Global Strategy, 2016, p. 19.
- 6) Alessandro Marrone, Nicoletta Pirozzi and Paola Sartori, "PESCO: an ace in hand for European defence", Istituto Affari Internazionali, 21 March 2017, <http://www.iai.it/en/pubblicazioni/pesco-ace-hand-european-defence>.
- 7) "President Jean-Claude Juncker's State of the Union Address 2017", 13 September 2017, Brussels, http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-17-3165_en.htm.
- 8) Sophia Besch, "What future for the European Defence Fund", CER, 28 June 2017, <http://www.cer.eu/insights/what-future-european-defence-fund>.
- 9) "Military and civilian mission and operations", European External Action Service website, https://eeas.europa.eu/topics/military-and-civilian-missions-and-operations/430/military-and-civilian-missions-and-operations_en.
- 10) Global Strategy, p.23.
- 11) https://eeas.europa.eu/csdp-missions-operations/eunavfor-med_en.
- 12) "European Union External Action Service Strategy for Security and Development in the Sahel", EEAS, http://eeas.europa.eu/archives/docs/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf
- 13) Florence Gaub and Annelies Pauwels, "Counterterrorism cooperation with the Southern Neighbourhood", EU Institute for Strategic Studies, prepared for the European Parliament, 2017.
- 14) "EU sets out new measures to counter terrorism", EEAS, 18 October 2017, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/34141/eu-sets-out-new-measures-counter-terrorism_en.